

بدء اجتماعات الدورة العاشرة للجنة العليا اليمنية - السورية المشتركة .. برئاسة رئيسي وزراء البلدين

د. مجور: آفاق التعاون بين اليمن وسوريا كبيرة وتستدعي مزيداً من العمل المشترك اليمن يمضي بإرادة قوية لتحقيق أولوياته الاقتصادية والتنمية والتعامل مع التحديات التي تعترضه

مواقف اليمن وسوريا متطابقة بشأن الاستقرار العربي ومكافحة الإرهاب



بدء اجتماعات الدورة العاشرة للجنة العليا اليمنية السورية المشتركة

صنعاء / سبأ

بدأت مساء أمس بالعاصمة صنعاء اجتماعات الدورة العاشرة للجنة العليا اليمنية - السورية المشتركة برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين الدكتور علي محمد مجور وأخيه المهندس محمد ناجي عطري.

وفي الجلسة الافتتاحية تم استعراض مجالات التعاون بين البلدين الشقيقين وآفاق تعزيزها وتطويرها، بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين، وكذا مستوى التقدم المحرز في إنفاذ الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين في أعمال الدورة السابقة التي عقدت منتصف العام الماضي بالعاصمة السورية دمشق.

رئيس الوزراء السوري:

سوريا تدعم وحدة اليمن وتحرص على أمنه واستقراره النهوض بعلاقات تعاوننا المشترك والارتقاء بها نوليها أهمية كبيرة

وأبدي رئيس الوزراء السوري ارتياحه للخطوات العملية التي اتخذت من قبل الجانبين في إطار تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة.. مؤكدا ضرورة المضي بهذا النهج لتحقيق الأهداف المشتركة.

وأشار إلى أهمية هذا اللقاء كونه محطة أساسية لتقييم أوجه التعاون القائمة وتشخيص ومعالجة المعوقات التي تعترض بعض مساراتها.. مؤكدا أهمية تبادل الزيارات واللقاءات وتفعيل عمل اللجان الفنية وانتظام دورات انعقادها وتطويرها بما يخدمها وتعزز دورها في اقتراح الحلول والوسائل الملائمة لتجاوز تلك المعوقات.

وتناول المهندس عطري الأهمية التي يكتسبها هذا اللقاء خاصة في ظل تطورات الأوضاع على الساحة العربية وخصوصاً ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يؤكد أهمية التنسيق والتشاور بين الأشقاء وضمانة التضامن والعمل العربي المشترك لبلورة موقف عربي موحد يرتقي إلى مستوى التحديات ومواجهة مخطط إسرائيل وسبيلها العدواني.. مشيراً إلى الجهود التي بذلتها القيادة السورية لجمع كلمة الأمة والتقريب بين أبنائها.

وفي ختام كلمته عبر رئيس الوزراء السوري عن ثقته التامة ويقينه الراسخ بأن أعمال هذه الدورة التي تسود مباحثاتها الروح الودية والأجواء الإيجابية ستضيف إنجازات كبيرة إلى ما سبق أن تحقق في دوراتها السابقة، وستفضي إلى نتائج إيجابية تعزز صيد التعاون المشترك وتحسد آمال وتطلعات الشعبين.

واستعرضت اللجنة العليا اليمنية السورية المشتركة التقرير المقدم من اللجنة الفنية المشتركة المتضمن برامج التعاون الثنائي التي سيتم توقيعها في هذه الدورة وعددها 12 وثيقة تعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والأمنية والديبلوماسية والاستثمارية والتعليم الفني والتدريب المهني والتخطيط العمراني وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

حضر الجلسة من الجانب اليمني وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القرني، وزير الدولة مدير مكتب رئيس الوزراء عبد الرحمن طرموم، وزير التعليم العالي والبحث العلمي - رئيس بعثة الشرق الدكتور صالح عبد الله، وزير الأشغال العامة والبنية التحتية المهندس عمر الكرشمي، وزير المالية نعمان الصهبي، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري، وزير الزراعة والثروة السمكية والشعبي والشعبي محمد الفلحي، وزير الصناعة والتجارة بحسب المتكلم أمين عام مجلس الوزراء عبد الحافظ السمة، رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد بشير، رئيس مجلس العام للغرف التجارية محمد عبده سعيد، رئيس مجلس رجال الأعمال اليمنيين حسين الموسوي، رئيس اتحاد غرفة الملاحه عبد الوهاب ثابت، نائب رئيس اتحاد التجارة خالد طلة مصطفى.

فيما حضرها من الجانب السوري وزير المالية الدكتور محمد الحسين، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور عادل سفر، وزير الثقافة رياض نعمان آغا، وزير النقل الدكتور يعرب سليمان بدر، وزير الإسكان والتعمير المهندس عمر غلاوي، رئيس هيئة تخطيط الدولة الدكتور عامر حسني لطفي، ونائب وزير الخارجية الدكتور فيصل مقدر، رئيس الاتحاد العام للفلاحين حماد عبود السعود، السفير السوري بصنعاء عبد الغفور صابوني، ومدير مكتب رئيس مجلس الوزراء الزعيبي، أمين سر رئيس مجلس الوزراء محمد المرووق، رئيس اتحاد غرف الصناعة عماد غربواتي، رئيس اتحاد غرف التجارة غسان الفلاح، رئيس اتحاد غرف الملاحه البحرية عبد القادر صبري، رئيس مجلس رجال الأعمال السوري اليمني أمين المولوي.

كما قام رئيس مجلس الوزراء علي محمد مجور مساء أمس بأدية عشاء على شرف الأخ رئيس الوزراء السوري المهندس محمد ناجي عطري والوفد المرافق له المشارك في اجتماعات اللجنة العليا اليمنية السورية المشتركة حضرها عدد من الأخوة الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى والممثلين، وسفير اليمن في دمشق عبد الوهاب طواف، والسفير السوري بصنعاء عبد الغفور صابوني.



اليمنية السورية في هذه القضايا. واستعرض الدكتور مجور الجهود اليمنية المبذولة على المستويين الإقليمي والدولي لإحلال الأمن والسلام في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي.

وقال " في ما يخص القضية الفلسطينية فإن اليمن في الوقت الذي يدعو فيه الأشقاء في فلسطين إلى رأب الصدع وتوحيد الصف الفلسطيني.. يؤكد أهمية استئناف جهود السلام في المنطقة.. وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام بما يعيد للفلسطينيين حقه في قيام دولتهم على ترابهم الوطني وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته لتحقيق العدالة ورفع الظلم والحصار عن غزة".

وأضاف " كما نؤكد على وحدة العراق والحفاظ على هويته العربية.. ورفض أي مساس بأمنه وسيادته وسلامة أراضيه.. وندعو بهذا الخصوص كافة الأطراف العراقية إلى الحوار.. بما يضمن تجنبه مخاطر الفرقة والفتن المذهبية والطائفية".

وقال " في ما يخص الشأن الصومالي قال الدكتور مجور " تؤكد الجمهورية اليمنية مجدداً ضرورة دعم المجتمع الدولي والدول المانحة للحكومة الصومالية الموقّعة بما يمكنها من إعادة بناء مؤسسات الدولة وفرض الأمن والنظام في ربوع الصومال ونطالب كافة الأطراف الخارجية بألّا تخدع في الشؤون الداخلية للصومال مع أهمية استمرار عملية المصالحة في بعدها السياسي، وبمشاركة كافة الأطراف وفرض استعمال القوة بقرص حلول سياسية أو الوصول إلى السلطة".

وأضاف " كما تدعو الجمهورية اليمنية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكل أسلحة الدمار الشامل.. الأمر الذي يعتبر شرطاً أساسياً لاستناب الأمن والسلام في هذه المنطقة ووقف التسابق النووي فيها.

وجدد بهذا الصدد مطالبة اليمن بضرورة إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.. وإخضاع كافة منشآتها لنظام التفتيش والمراقبة الدولية. وكذا دعوة اليمن إلى الأخذ بالخيار الدبلوماسي في مواجهة أزمة الملف النووي الإيراني مع التأكيد على حق كافة الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي الشأن اللبناني عبر رئيس مجلس الوزراء عن أمه في توافق كافة الأطراف في لبنان الشقيق لحل الأزمة السياسية بما يحفظ أمن لبنان واستقراره وتجنبيه الفتن.. داعياً الإخوة اللبنانيين إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا على كل ما عداها والأخذ بالحوار البناء

تضمن استمرارية النهوض على المستويين السياسي والاقتصادي وذلك منذ إعادة تحقيق الوحدة قبل عشرين عاماً.

وأضاف " وفي مسار مواز مضى اليمن بتعزيز تعاونه على المستوى الثنائي مع الدول الشقيقة والصديقة، في إطار إستراتيجية وضعت الألفية للعمل مع شركاء التنمية بهدف ردم الفجوة القائمة بين متطلبات التنمية والموارد المتاحة، وتعزيز المصالح المشتركة معهم".

واعتبر رئيس الوزراء مؤتمر لندن للمانحين الخاص باليمن أواخر العام 2006 ومؤتمر الفرض الاستثمارية في إبريل 2007 ولقاءات أصقاء اليمن محطلات مهمة في مسيرة التنمية والاستثمار ومؤشراً واضحاً لتطور علاقات اليمن الاقتصادية للتعامل مع متطلبات التنمية والأصدقاء.

وتطرق إلى ما تحقق من التوصيات التي خرجت بها اجتماعات الدورة التاسعة للجنة العليا اليمنية - السورية المشتركة في يونيو 2009م، وما تتطلبه المرحلة القادمة من إجراءات لتجاوز العراقيل ومنها النظام لقايات المتابعة للوقوف على مستوى الالتزام والإنجاز في تفعيل مجالات التعاون بين البلدين، بما من شأنه وضع الآلية الناجحة للتعامل مع مجالات التعاون إلى مستويات أفضل تلبى التطلعات نحو تحقيق المصالح المشتركة للبلدين على المستويين الرسمي والقطاع الخاص.

وقال " لا ننسى هنا أهمية التأكيد على ضرورة مشاركة قطاع رجال المال والأعمال الخاص في لقاءاتنا الرسمية بقدر أهمية مشاركة المؤسسات الرسمية لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة للبلدين، لأن هذه المشاركة ستلعب دوراً محورياً في الدفع بالعلاقات الاقتصادية والاستثمارية، وهو ما يتطلب الدعم من قبل البلدين لرجال المال والأعمال في سوريا واليمن لإقامة المؤسسات المشتركة في مجال التجارة والاستثمار والخدمات ومؤازرة الجهود الحكومية في تحقيق التنمية الشاملة وتبادل المنافع عبر الشراكة الإيجابية ذات البعد الاستراتيجي".

وعبر رئيس مجلس الوزراء عن تطلعاته إلى خروج اجتماعات الدورة خلال اليومين القادمين بقرارات تدفع بجهود العمل المشترك على كافة الأصعدة. وأشار إلى أن الجمهورية اليمنية تعمل من خلال علاقاتها على المستويين الإقليمي والدولي لضمان الأمن والاستقرار على المستويين العربي والإقليمي، وتعاون مع الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب الذي أصبح خطراً يهدد أمن العالم ويضر بمصالح الشعوب وتمتيتها. معبراً عن شعوره بالرضا الكامل لتطابق المواقف

ووقفت اللجنة أمام السبل الكفيلة بتوطيد العلاقات الاقتصادية، خاصة في المجالات التجارية والاستثمارية، وكذا التعاون في جوانب الزراعة والشؤون الاجتماعية والتأمينات والتعليم الفني والمهني وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، إضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص اليمني والسوري في خدمة توجهات التنمية وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة التي تحقق مصالح الشعبين الشقيقين.

كما استعرضت اللجنة الجوانب المتعلقة بتنمية وتوسيع التعاون بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات وصولاً إلى تحقيق الشراكة المنشودة، بما يترجم الخصوصية الأصلية والعراقة التاريخية العجيبة للعلاقات بين الشعبين، إضافة إلى ما تشهده العلاقات اليمنية السورية من تطور وتقدم على كافة الأصعدة، والحرص المشترك على فتح آفاق رحبة لهذه العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وتناولت المباحثات تطورات الأوضاع والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وخاصة التطورات الأخيرة في لبنان وفلسطين والعراق والسودان والصومال، ومواقف البلدين بشأنها.

وقد تبولت الكلمات في افتتاح أعمال الدورة من قبل رئيسي الجانبين في اللجنة، حيث رحب رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور برئيس وأعضاء الجانب السوري في اللجنة في وطنهم الثاني الجمهورية اليمنية التي تتشرف باستضافة اجتماعات هذه الدورة، تواصلًا للعمل المشترك والمستمر، وتعبيراً عن عمق العلاقات المتجددة دوماً في ظل الرعاية المشتركة على كافة المستويات والحكمتين والبلدين الشقيقين.. ناقلاً تحيات فخامة الرئيس

علي عبد الله صالح لرئيس وأعضاء الجانب السوري في اللجنة وتمنياته بطيب الإقامة والمزيد من التقدم والنجاح لمسيرة العلاقات اليمنية - السورية.

وقال " إن لقائنا اليوم في إطار اجتماعات الدورة العاشرة للجنة العليا اليمنية - السورية المشتركة يعبر وبشكل واضح عن مدى التطور المتسارع الذي تشهده العلاقات الثنائية بين بلدينا كما يؤكد الحرص المشترك على تعزيز تلك العلاقات والدفع بها نحو آفاق رحبة تلبى تطلعات وطموحات الشعبين الشقيقين وتخدم مصالحهما المشتركة على كافة الأصعدة".

وجدد رئيس الوزراء التأكيد على أهمية هذه اللقاءات والتواصل المستمر وتبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين على كافة الأصعدة الرسمية والشعبية وكذا على مستوى رجال المال والأعمال وما تشهده من مباحثات ونتائج تسهم بشكل فاعل في تطوير العلاقات الأخوية.. مشيراً إلى أن الجميع يدرك أن آفاق التعاون بين البلدين لا حدود لها.

وقال " إن آفاق التعاون بين اليمن وسوريا كبيرة وواسعة كما أن الطرف الإقليمية والدولية تستدعي مزيداً من العمل المشترك والاستفادة من المزايا النسبية المتاحة وبما يعزز من نمو المصالح المشتركة ثنائياً وعربياً".

وأكد الدكتور مجور أن اليمن والصومال يتقاسمان التطلعات والاهتمامات ذاتها في ما يخص الوفاء باستحقاقات التنمية الشاملة والمستدامة المرتكزة على اقتصاد متين، يستفيد بكفاءة من كل الموارد المتاحة والخبرات وبما يحقق أهداف التنمية البشرية الشاملة. وعبر عن ثقته في أن البلدين لديهما قدر ذاته من الإصرار على خلق نموذج متميز من التعاون الثنائي في إطار منظومة للتعاون العربي، تستشعر الحاجة الماسة إلى استثمار كافة الطاقات والإمكانات المتاحة للبلدان العربية من أجل بناء علاقات اقتصادية تقوم على مبدأ التكامل، وتجنبها آثار المتغيرات الخطيرة في السوق الدولية.

وقال " إن اليمن يمضي بإرادة قوية نحو تحقيق أولوياته الاقتصادية والتنموية، وكان لديه القدرة دائماً على التعامل مع مجمل التحديات التي تعترض مسيرته التنموية والديمقراطية، وتبني لأجل ذلك سياسات وإصلاحات شاملة للتغلب على التحديات الداخلية والخارجية، والتي كان من أبرزها الأزمة المالية العالمية".

وأشار رئيس الوزراء إلى أن اليمن تمكن بفضل هذه السياسات من تحقيق العديد من الإنجازات المهمة، التي